

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٤ أكتوبر ٢٠١٩

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

الهيئة الاتحادية للضرائب تنشر توضيحاً عاماً للضريبة الانتقائية بشأن نظام الطوابع الضريبية الرقمية

قامت الهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات العربية المتحدة بنشر توضيح عام (EXTP002) للضريبة الانتقائية بشأن نظام الطوابع الضريبية الرقمية.

وإذ يهدف نظام الطوابع الضريبية الرقمية إلى مراقبة عملية الامتثال للضريبة الانتقائية ومكافحة التجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال وضع الطوابع الرقمية على بعض منتجات التبغ لتمكين تتبع السلع في جميع مراحل سلسلة التوريد، وبالتالي ضمان سداد الضريبة الانتقائية عن هذه السلع ("السلع الانتقائية المحددة") بالشكل المطلوب.

ويناقش هذا التوضيح العامّ عملية نقل السلع الانتقائية المحددة والتي تحمل ختماً ضريبياً لا ينطوي على إمكانية التتبع الكامل ضمن الحل المؤقت، والذي كان بمثابة نموذج ختم تمت الموافقة عليه خلال الفترة الانتقالية الأولى لنظام الطوابع الضريبية الرقمية. منذ 1 أغسطس 2019، تمّ إيقاف العمل بنظام الحل المؤقت ومنع توريد السلع التي لا تحمل ختماً ضريبياً رقمياً يتضمن خاصية التتبع الكامل، وأصبح من الضروري تزويد كافة السلع الانتقائية المحددة التي تدخل إلى الإمارات العربية المتحدة بختم ضريبي رقمي يتضمن خاصية التتبع الكامل.

كما يشير التوضيح العامّ إلى أنّ السلع الانتقائية المحددة التي تمّ وضع ختم عليها ضمن نظام الحلّ المؤقت الذي لا يتضمن إمكانية التتبع الكامل قبل 1 أغسطس 2019، يمكن أن تبقى في السوق الإماراتي طالما أنه تمّ استيرادها بطريقة شرعية قبل 1 أغسطس 2019.

إضافة إلى ما تقدّم، فإنّ السلع الانتقائية المحددة التي تحمل ختماً لا يتضمن خاصية التتبع الكامل والتي تم إدخالها إلى منطقة محددة لغايات الضريبة الانتقائية والتي تخضع للرقابة الجمركية بين 1 مايو 2019 و 1 أغسطس 2019، يمكن نقلها إلى مستودعات محلية أو السوق الحرة بعد 1 أغسطس 2019 وستُعامل على أنها متوافقة مع نظام الطوابع الضريبية الرقمية.

يتناول هذا التوضيح العامّ المسائل التي كانت تواجه مستوردي منتجات التبغ بعد انقضاء المرحلة التمهيديّة الأولى لتطبيق نظام الطوابع الضريبية الرقمية، كما و يوضح قانونية نقل هذه السلع بموجب الشروط ذات الصلة.

هذا الملخص مخصّص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. كما أنه لا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع ذات الصلة. وعليه، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون الحصول على مشورة رسمية.